



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين - الدورة الثامنة والعشرون

روما، 16-17 فبراير/شباط 2005

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان المثقلة بالديون

التقرير المرحلي لعام 2004

أولاً - مقدمة

1 - الهدف من هذا التقرير المرحلي لعام 2004، المستند إلى الوثيقة EB 2004/83/R.9، هو ما يلي:

- إعلام مجلس المحافظين بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومشاركة الصندوق في المبادرة؛
- تزويد مجلس المحافظين بمعلومات محدثة عن الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تعبئة موارد خارجية إضافية تسهم في تمويل مشاركة الصندوق في المبادرة.

ثانياً - تنفيذ المبادرة

2 - **مجموع تكاليف المبادرة التي يتحملها الصندوق.** يقدر حالياً مجموع تكاليف مشاركة الصندوق في كامل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصافي القيمة الحالية بمبلغ قدره 234.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (344 مليون دولار أمريكي) (قبل الزيادة المشار إليها أدناه)، وهو مبلغ يعادل بالقيمة الاسمية 352.5 مليون وحدة

حقوق سحب خاصة (517.5 مليون دولار أمريكي) تقريباً¹. ومن المرجح أن تزداد هذه التكاليف الحالية بسبب تأخر البلدان في الوصول إلى نقاط القرار والإنجاز، وتفاقم الظروف الاقتصادية المفضية إلى ضرورة إجراء تخفيف إضافي عند نقطة الإنجاز، والانخفاض الحالي في أسعار الخصم. وستبلغ هذه التكاليف، على أساس سنوي، زهاء 28 مليون دولار أمريكي في عام 2004، ومن المتوقع أن تصل إلى الذروة في عام 2005 حين تبلغ 437 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية. وسينتج عن ذلك تخفيض ديون 37 بلداً فقيراً مثقلاً بالديون ومديناً للصندوق بنسبة 52%، أي بمبالغ تتراوح بين 656 مليون دولار أمريكي و312 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية على مدى عشرين سنة أساساً.

3 - **التزامات الصندوق حتى تاريخه:** التزم الصندوق حتى اليوم بالتخفيف المطلوب لـ 27 من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار. ويبلغ مجموع التزامات الصندوق حتى الآن 178 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (262 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية، وهو مبلغ يصل إلى 258 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (379 مليون دولار أمريكي) من تخفيف خدمة الدين بالقيمة الاسمية.

الجدول 1: مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز	البلدان التي بلغت نقطة اتخاذ القرار	البلدان التي لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار
بنن	الكاميرون	بوروندي
بوليفيا	تشاد	جمهورية أفريقيا الوسطى
بوركينافاسو	جمهورية الكونغو الديمقراطية	جزر القمر
إثيوبيا	غامبيا	الكونغو
غانا	غينيا	كوت ديفوار
غيانا	غينيا-بيساو	جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية
مالي	هندوراس	ليبيريا
موريتانيا	مدغشقر	ميانمار
موزامبيق	مالاوي	الصومال
نيكاراغوا	رواندا	السودان
النيجر	ساو تومي وبرنسيبي	توغو
السنغال	سيراليون	
أوغندا	زامبيا	
جمهورية تنزانيا المتحدة		
14	13	11

أ ليس في أي نشاط للصندوق.

4 - **تخفيف الديون المقدم.** بلغ ما قدمه الصندوق من تخفيف للديون حتى الآن 648 مليون دولار أمريكي إلى جميع البلدان التي بلغت نقاط الإنجاز، بالإضافة إلى بلدان ما بعد النزاع التي تقع عليها متأخرات والتي لم تبلغ بعد نقاط الإنجاز الخاصة بها (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا-بيساو، وسيراليون). ويبين الجدول 2 المجموع التراكمي لتخفيف الديون المقدمة حتى الآن، بما في ذلك التوقعات للفصل الرابع من عام 2004.

¹ التقديرات الأساسية في يوليو/تموز 2002 بعد تحديثها على ضوء آخر أسعار صرف الدولار الأمريكي/وحدة حقوق السحب الخاصة في 24 سبتمبر/أيلول 2004.

الجدول 2: تخفيف الدين المقدم من الصندوق (نهاية 2004)

المجموع بملايين الدولارات الأمريكية	البلد
2.4	بنن
3.6	بوركينافاسو
10.6	بوليفيا
2.4	جمهورية الكونغو الديمقراطية
0.5	إثيوبيا
1.0	غانا
1.5	غيانا
5.3	مالي
7.1	موزامبيق
3.0	موريتانيا
9.8	نيكاراغوا
0.3	النيجر
0.8	السنغال
11.8	أوغندا
4.9	جمهورية تنزانيا المتحدة
64.8	المجموع الكلي

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون موافقة المجلس التنفيذي عام 2004 على زيادة تخفيف الديون عند نقطة الإنجاز

5 - إثيوبيا. وصلت إثيوبيا في عام 2001 إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة الديون المعززة، ووافق المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والسبعين (الوثيقة EB 2002/7R. 14) على تخفيف عبء ديون إثيوبيا بما قيمته 12.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية في يونيو/حزيران 2001. ويعادل ذلك المبلغ تخفيض الدين المستحق على إثيوبيا للصندوق بنسبة 47.2% في يوليو/تموز 2001. وبلغ المقدار المعتمد لتخفيف الدين بصافي القيمة الحالية 12 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية لتخفيف خدمة الدين على أساس النفقات الفعلية المتكبدة.

6 - وفي أبريل/نيسان 2004، وصلت إثيوبيا إلى نقطة الإنجاز، وتدهور وضع ديونها فيما بين نقطتي القرار والإنجاز للأسباب الخارجية التالية: (i) تغير أسعار الخصم والصرف؛ (ii) الجفاف الشديد؛ (iii) انخفاض أسعار البن.

7 - وبالموافقة على نقطة الإنجاز، واعترافا بتدهور حالة دين إثيوبيا أثناء الفترة الانتقالية، أقر المجلس التنفيذي للبنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي زيادة تخفيف الدين الذي سبقت الموافقة عليه عند نقطة اتخاذ القرار بمبلغ يعادل 3B% من الدين المستحق في يونيو/حزيران 2003، وذلك بعد تسليم تخفيف الدين الذي سبقت الموافقة عليه عند نقطة اتخاذ القرار، مما يعني أن صافي القيمة الحالية لنسبة ديون إثيوبيا إلى صادراتها وصلت إلى العتبة المحددة بنسبة 150% في إطار مبادرة الديون المعززة.

8 - وفي ديسمبر/كانون الأول 2004، وافق المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين (الوثيقة EB 2004/83/R.9)، على تعزيز تخفيف الدين لآنيوبيا بمبلغ يعادل 6.23 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (8.9 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية في يونيو/حزيران 2003. وبذلك يصل مجموع مبلغ تخفيف الديون الذي سيقدمه الصندوق إلى 18.63 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية (12.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي الفترة الحالية في يونيو/حزيران 2001 و 6.23 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لصافي القيمة الحالية في يونيو/حزيران 2003).

9 - النيجر. وصلت النيجر في عام 2000 إلى نقطة القرار الخاصة بها في إطار مبادرة الديون المعززة، ووافق المجلس التنفيذي للصندوق في دورته الثانية والسبعين (الوثيقة EB 2001/72/R.15) على تخفيف أعباء ديون ذلك البلد بمبلغ 6.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية بنهاية عام 1999، وهو ما يعادل (بصافي القيمة الحالية) خفضاً بنسبة 53% من الدين المستحق على النيجر للصندوق في نهاية عام 1999. ووصل صافي القيمة الحالية لتخفيف الدين الذي سبقت الموافقة عليه 9.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية لتخفيف خدمة الدين على أساس تغطية النفقات الفعلية المتكبدة.

10 - وفي أبريل/نيسان 2004، وصلت النيجر إلى نقطة الإنجاز، وتدهور وضع ديونها بين نقطة القرار ونقطة الإنجاز للأسباب الخارجية التالية: (i) هبوط صادرات اليورانيوم؛ (ii) انخفاض أسعار الخصم بالنسبة لوحدات حقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي؛ (iii) عدم استطاعة النيجر الحصول على خليط من التمويل الخارجي بالشروط المستهدفة عند نقطة القرار.

11 - وبالموافقة على نقطة الإنجاز، واعترافاً بتدهور وضع ديون النيجر أثناء المرحلة الانتقالية، أقر المجلس التنفيذي للبنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تعزيز تخفيف ديون النيجر التي سبقت الموافقة عليها عند نقطة اتخاذ القرار بمبلغ يعادل 24.7% من الدين المستحق في نهاية عام 2002، وذلك بعد تسليم تخفيف الدين الذي سبقت الموافقة عليه عند نقطة اتخاذ القرار، مما يعني أن صافي القيمة الحالية لنسبة ديون النيجر إلى صادراتها وصلت إلى العتبة المحددة بنسبة 150% في إطار مبادرة الديون المعززة.

12 - وفي ديسمبر/كانون الأول 2004 وافق المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين (الوثيقة EB 2004/83/R.9) على تعزيز تخفيف الدين للنيجر بمبلغ يعادل 2.03 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (2.9 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية بنهاية عام 2002. وبذلك أصبح مجموع مبلغ تخفيف الديون الذي يقدمه الصندوق إلى النيجر 8.33 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية (6.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية في نهاية عام 1999 و 2.03 وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية في نهاية عام 2002).

تمويل مشاركة الصندوق في تخفيف الديون

13 - يمول الصندوق مشاركته في مبادرة الديون من خلال حسابه الداخلي لمبادرة الديون والمساهمات الخارجية (المقدمة مباشرة إلى الصندوق أو من خلال حساب الأمانة الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي)، وكذلك من موارده الخاصة به. ويبين الجدول 3 أدناه الموارد المخصصة لتخفيف الديون المقدمة

حتى الآن وكذلك بالنسبة لعام 2005. وتبلغ المساهمات الخارجية (المدفوعة أو المتعهد بها) نحو 67 مليون دولار أمريكي (52% من المجموع)، وتبلغ مساهمات الصندوق من موارده الخاصة به زهاء 60 مليون دولار أمريكي (46%)، ويبلغ عائد الاستثمار في حساب الصندوق لمبادرة الديون 2.2 مليون دولار أمريكي (2%).

الجدول 3: تخصيص الموارد لمشاركة الصندوق في تخفيف الديون

المساهمات الخارجية	المجموع بملايين الدولارات الأمريكية
بلجيكا	2.71
المفوضية الأوروبية	10.51
فنلندا	2.54
ألمانيا	6.99
آيسلندا	0.25
إيطاليا	4.60
لوكسمبورغ	0.78
هولندا	12.43
النرويج	5.91
السويد	17.00
سويسرا	3.28
الموارد الخاصة بالصندوق	59.67
عائد الاستثمار	2.2
المجموع الكلي	128.87

14 - ومن أجل التخفيف من حدة أثر تخفيف الديون على موارد الصندوق المتاحة للالتزام بقروض ومنح جديدة، تسلك إدارة الصندوق طريقين اثنين لتعبئة مزيد من الموارد الخارجية الإضافية، وتشجع الدول الأعضاء في الصندوق على ما يلي:

- (أ) تزويد الصندوق مباشرة بموارد إضافية لمساعدة تمويل مساهمته في المبادرة، و/أو
- (ب) تمكين الصندوق من الوصول إلى الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي، على غرار ما أقدم عليه العديد من الدول الأعضاء.